مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية
اسم الكاتب: د. عفيف حيدر، د. صابر بلول، أيهم عماد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4376
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (5) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (5) 2012

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية

الدكتور عفيف حيدر *
الدكتور صابر بلول **
أيهم عماد ***

(تاريخ الإيداع 21 / 6 / 2012. قُبِل للنشر في 18 / 11 / 2012)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية كونّه يمثّل أحد أهمّ مصادر التمويل الخارجي. يهدف البحث إلى استعراض مقومات الاستثمار الأجنبي ومعوقاته في الدول العربية، وإيجاد آليات لتحفيز الاستثمار الأجنبي في هذه الدول. وقد توصل الباحث إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية متواضع جداً، وأن دورها في التنمية الاقتصادية ما يزال ضعيفاً، ويعود ذلك إلى المناخ الاستثماري السائد الذي لم يكن مهيئاً لجذب هذه الاستثمارات، على الرغم من إدخال تعديلات عدّة على القوانين والتشريعات في الدول العربية معظمها بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذبها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، التنمية الاقتصادية، التمويل الخارجي، مناخ الاستثمار.

* أستاذ – قسم الاقتصاد الدولي –كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.
** أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد الدولي –كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد الدولي –كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (5) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (5) 2012

The Direct Foreign Investment and its Role in Funding the Economic Development in Arab Countries

Dr. AfIf headr*
Dr. Saber ballol**
Ayham Emad***

(Received 21 / 6 / 2012. Accepted 18 / 11 / 2012)

□ ABSTRACT □

The research studies the role of direct foreign investment in funding the economic development in Arab countries being one of the most important sources of foreign funding. The research aims at illustrating the basics and the obstacles of foreign investment in these countries, and finding the mechanisms to stimulate the foreign investment. The research finds out that the amount of these investments is modest and their role in the economic development is still weak due to the current environment of investment which was not ready to attract these investments, in spite of the number of modifications on laws and legislations in most Arabic countries in order to encourage and attract the direct foreign investments.

Keywords: Foreign Investment, Economic Development, Foreign Funding, Environment of Investment.

*Professor, Department of International economic, Faculty of Political Science, Damascus University, Damascus, Syria.
**Associate Professor, Department of International economic, Faculty of Political Science, Damascus University, Damascus, Syria.
***Postgraduate Student, Department of International economic, Faculty of Political Science, Damascus University, Damascus, Syria.

مقدمة:

احتلّت التنمية الاقتصادية مكان الصدارة في اهتمامات الدول العربية، ولا سيّما من جهة تمويلها في ظلّ قصور رأس المال الذي يعدّ ضرورياً لانطلاق الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي التي تنشدها تلك الدول، ممّا جعلها تتجه إلى مصادر خارجية للتمويل تتمثّل في منح الإعانات ،والقروض الخارجية ،والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، لسدّ فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي.

ونظراً لقصور المنح والإعانات الأجنبية وما يرافقها عادة من تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فقد لجأت الدول العربية إلى الاستدانة والاقتراض الخارجي، ممّا أوقعها في أزمة المديونية التي أثقلت كاهلها، وأصبحت عائقاً في طريق التنمية بدلاً من أن تكون وسيلة لها، ممّا يفرض على الدول العربية أن تتجه إلى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، واتخاذ سياسات عدّة، وتقديم حوافز وميزات وضمانات كثيرة له بغرض استقطابه، لأنّه يمثّل أفضل أشكال التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في الدول العربية، فهو وسيلة لانتقال رأس المال إلى الدول العربية ، وناقل لكثير من الفنون الإنتاجية والأساليب الإدارية والتنظيمية والتكنولوجية التي تفتقر لها الدول العربية.

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث في الدور الكبير الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية وتسريعها في الدول العربية، وتطوير اقتصاديات هذه الدول والنهوض بها.

ويهدف البحث إلى:

1. بيان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية للدول العربية.
2. تحديد الآليات والسياسات لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

منهجية البحث:

اتّبِع المنهج التحليلي الوصفي في عرض المعلومات والبيانات وتحليلها.

مشكلة البحث:

على الرغم مما تمتلكه الدول العربية من الطاقات المادية والبشرية المطلوبة لإحداث نقلة نوعية لاقتصادياتها، إلاّ أنّ حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية لا تزال أقلّ من المستوى المطلوب، وذلك لعدم توافر المناخ القادر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولاعتقادها بأنّ الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف يؤدي إلى المساس باستقلالها الاقتصادي والسياسي.

وسيحاول هذا البحث الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1. ما هو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول العربية، وكيف يُحفّز الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ؟
2. ما هو دور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية في الدول العربية ؟

فرضية البحث:

1. إن تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية يعود إلى عدم توافر المناخ الملائم والجاذب لهذه الاستثمارات.

2. إن سياسة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية عن تحقيقها.

3. على الرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي للدول العربية، إلاّ أنّها لا تزال تعرقل بقصد ،أو بغير قصد دخول هذه الاستثمارات إليها.

أولاً– الاستثمار الأجنبي المباشر: إطار نظري ومفاهيم أساسية:

إن انخفاض النمو الاقتصادي ،وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عوامل أساسية عدّة، وفي مقدّمتها ما يعرف بفجوة التمويل "فجوة الاستثمار" وهي الفرق بين الادخار المحلي ، والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعدّ هذه الفجوة من أهمّ المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية، ولهذا سعى صانعو القرار السياسي إلى سدّ هذه الفجوة من خلال تشجيع الادّخار المحلي، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك من خلال تهيئة مناخ الاستثمار وتحسينه .ويعرّف مناخ الاستثمار أنه: "مجمل الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية التي تؤثّر في جذب وتنشيط الاستثمارات"[1].

وانطلاقاً من هذا تأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبرز كأحد الدعائم الرئيسة لعملية التنمية، والتي يمكن أن تساهم في تطوير البنية الاقتصادية في دول العالم المختلفة وخاصّة في الدول النامية، إلاّ أنّ مسألة استقطاب هذه الاستثمارات تحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي (Foreign direct Investment (F D I:

تعددت التعاريف والنظريات المفسّرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، فقد عرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه:الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركتين، شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي له الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (البلد المستقبل أو المضيف)، وتعرّف الشركة الأم بأنّها: الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقبلة للاستثمار، إذ تعدّ حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المسجلة، أو يعادلها في الشركات الأخرى[2].

ويعرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنّه :مباشر حين يمتلك المستثمر 10% من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة[3].

---

[1] - د. مهدي، صائب حسن، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، 2009، عدد الصفحات 129،ص115.

[2] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2010، عدد الصفحات 231، ص65.

[3] - مؤسسة التمويل الدولية،الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة من الخبرات العملية، صندوق النقد الدولي، العدد رقم 5، واشنطن،2000، ص9.

ومنه يُصاغ تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، أنّه يتمثّل في المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي ، إمّا بسبب الملكية الكاملة للمشروع، أو نتيجة لاشتراكه بجزء من رأس مال المشروع ممّا يبرّر له حق الإدارة، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لأحد الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة. وحسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار الأجنبي مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10%، أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر حق اتخاذ القرارات في المؤسسة.

ويمكن أن يحفّز الاستثمار الأجنبي المباشر معدّل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، إذ يتوسّع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، والسماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري. إذ أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتّب عليها مديونية، ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محدّدة في أوقات محدّدة كما في الدين الخارجي ، إضافة إلى أنّه يمكن أن يساعد في تنمية الموارد البشرية وتدريبها، وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير[4].

2. أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تشير التحاليل الاقتصادية إلى وجود أنواع كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها[5]:

أ. حسب شكل التبعية للشركة الأم: يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أشكال رئيسة:

– **النوع الأول:** يتميز هذا النمط من الاستثمار بتبعية اقتصادية كاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجاتها، نظراً لأنّ القرارات كافة تتخذ من قبل هذه الشركة ،وتتجلى في ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.

– **النوع الثاني:** هذا النوع يتمثّل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وقد تكون للشركة فروع في بلدان مختلفة في العالم ، وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسمالية والفروع التابعة لها بغياب التجارة الدولية، كما أنّ قرارات المقر الرئيسي تتحدّد أساساً على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

– **النوع الثالث:** هذا النوع من الاستثمارات يخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع وتقام هذه الفروع في البلدان المختلفة حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

ب. حسب طبيعة الملكية: ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

– **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية:** هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلاً للشركات متعددة الجنسيات. ويتمثّل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع في الدول المضيفة على أن يقوم بالإشراف الكامل على سلسلة الحلقة الإنتاجية ، ويكون الفرع ملكاً له بالكامل.

– **الاستثمارات الأجنبية المشتركة:** والمشاركة هنا لا تقتصر على رأس المال بل تمتدّ أيضاً إلى الخبرة والإدارة وبراءة الاختراع والعلاقات التجارية،....، ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليه.

---

[4] - Kabir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in The MENA Region,10th ERF paper.pp1-2 in www.erf.org.eg

[5] - مجموعة باحثين،سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية– ورقة عمل مقدمة إلى ملقى دولي بجامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، عدد الصفحات18،ص9-10.

ت. حسب الدوافع والمحفزات: وينقسم إلى:

– **البحث عن المصادر:** يهدف هذا النوع إلى استغلال الميزة النسبية للدول ، ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة ،أو وجود عمالة ماهرة مدرّبة. ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية،وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة ،والمواد الاستهلاكية . ويعدّ هذا الشكل غير عادل كون النسبة الأكبر تذهب لصالح الشركات المستثمرة[6].

– **البحث عن الأسواق:** يهدف هذا النوع عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية المجاورة أو الإقليمية)، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أنّ له آثار توسعية على التجارة، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة، وزيادة وارداته من خلال مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار ،وتكمن آثاره السلبية في التأثير على الاستثمار المحلي الذي لا يستطيع منافسته[7].

– **البحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع بين الدول المتقدّمة ،والأسواق الإقليمية المتكاملة ،كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية[8].

– **البحث عن أصول إستراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملّك ،أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية[9].

3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ قُدِّمت تنازلات وامتيازات عدّة، منها حوافز مالية كمنح تسهيلات ائتمانية ، وتخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات، وحوافز كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية 2.8 % عام 2011 من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً[10]، وهذا ما يدعو للبحث عن المحددات التي يختار على أساسها المستثمر الأجنبي البلد المضيف.

وهناك عوامل رئيسة يعتمدها المستثمرين الأجانب للمفاضلة بين الدول المضيفة وهي[11]:

أ– سياسات الدول المضيفة: وتتضمن:

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- معايير معاملة الشركات الأجنبية والاتفاقيات الدولية .

---

[6] - إسماعيل، رولا، دور النظام المالي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تشرين، 2009، عدد الصفحات188 ، ص50،51.

[7] - إسماعيل، رولا، دور النظام المالي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص50،51

[8] - الأسرج حسن عبد المطلب، استرتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، جامعة الزقازيق، القاهرة،2005، عدد الصفحات 78، ص9.

[9] - الأسرج حسن عبد المطلب، استرتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مرجع سابق، ص10.

[10] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011، عدد الصفحات 194، ص97.

[11] - اسماعيل، رولا، دور النظام المالي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص61–65.

- سياسات العمل وهيكل السوق.
- السياسات الضريبية والسياسات التجارية (التعاريف الجمركية، ودرجة الحماية الوطنية).
- الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع الاستثمارات.

ب- المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة :

- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي .
- قدرة الوصول إلى الأسواق .
- توفر المواد الخام والعمالة الرخيصة ذات الكفاءة .
- كفاءة البنية التحتية.

4. العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية الطاردة للاستثمارات الأجنبية:

على الرغم من السعي الحثيث للدول المختلفة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، إلاّ أنّه توجد عوامل اقتصادية وسياسية وإدارية عدّة طاردة للاستثمارات الأجنبية ، منها ما يأتي[12]:

- عدم استقرار الاقتصاد الكلي : إذ يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، إذ يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي ،ومنها سعر الفائدة وسعر الصرف، ووضوح السياسات النقدية والمالية واستقرارها، وتراجع مستوى البطالة والتضخم.
- تقييد حركة رؤوس الأموال: إذ يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج إلى إحجام المستثمرين، وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول.
- انخفاض كفاءة البنية الأساسية: إذ يؤثّر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع) ، ومن ثم على العائد المتوقّع من الاستثمار.
- عدم وضوح الهيكل الضريبي: ممّا يؤدى إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات .
- انخفاض كفاءة العمالة: إذ يمثّل انخفاض كفاءة القوى العاملة الرخيصة من جهة التكلفة أحد أهمّ معوقات الاستثمار، وهو ما يفسر عدم قدرة الدول الأكثر فقراً ،والتي تفتقر إلى مستويات التعليم اللازمة ،والملائمة التي تمكّنها من جذب الاستثمار إليها على الرغم من انخفاض مستويات الأجور فيها.
- تعددية التشريعات المنظّمة للاستثمار بما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية ،والوضوح أمام المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلّقة بحقوق الملكية الفكرية التي تنضم المنافسة وتمنع الاحتكار.
- تعقيد الإجراءات الإدارية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر ،بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يعاني منه المستثمر، والذي يؤدي إلى زيادة التكاليف.
- عدم توافر المعلومات عن فرص الاستثمار وحوافزه في دول عدّة، وخاصة النامية.
- عدم توافر الكفاءات الإدارية القادرة على ترويج الاستثمار خاصة في الدول.

[12] - د. السامرائي، دريد محمود، الاستثمار الأجنبي (المعوقات والضمانات القانونية)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، عدد الصفحات384، ص95-140.

ثانياً- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل عملية التنمية في اقتصادات البلدان العربية:

لقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم تواضعها وتحويلات العاملين في الخارج مصدراً رئيساً للتمويل في بعض الدول العربية، وساهمت في دفع عجلة التقدم والتنمية فيها، ولكن ذلك لا يكون من دون تكلفة، فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم، كما إن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول أخرى تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، ممّا يعني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار. وتعتمد درجة استفادة كل طرف إلى حد كبير على سياسات الطرف الآخر وممارساته بشأن نوع الاستثمار وطبيعته الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين. وقد أثبتت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي، والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع مهمّة للدول المتلقية له ، وذلك في حال أحسن توجيه هذه الاستثمارات، ومن تلك المنافع[13]:

- توفير مصدر متجدد بشروط جيدة للحصول على العملات، أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج التنمية.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية، ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، مما يسد حاجة الدول العربية من الآلات، والمعدات، والخبرات والمعارف الفنية.
- توفير فرص عمل جديدة، ممّا يساهم في حل مشكلة البطالة، فضلاً عن المساعدة في تنمية الموارد البشرية وتدريبها في الدول المضيفة.
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات.

ولدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل عملية التنمية في اقتصادات البلدان العربية، لابدّ من التطرّق إلى ذلك الدور مع إيضاح طبيعة الأثر الذي يتركه هذا الاستثمار على بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية.

1. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عملية التنمية:

إن التمويل التنموي يعني توفير الموارد الحقيقية والنقدية وتخصيصها لأغراض التنمية الاقتصادية، وتعدّ مشكلة التمويل في البلدان العربية من أهم المشكلات التي تواجهها في طريق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فالهدف الأساسي لمعظم تلك البلدان هو الوصول إلى مستوى ملائم من النمو الاقتصادي. ويستلزم الوصول إلى هذا الهدف زيادة معدلات الاستثمار في المجالات التي تحقّق قيمة مضافة صافية للاقتصاد القومي، إلاّ أنّ العقبة الأساسية التي تقف أمام تحقيق هذه الأهداف هي: قلّة الموارد المالية ،أو عدم كفاءة استخدام المتاح منها، ممّا استوجب إيجاد تدفق لرأس المال الأجنبي (التمويل الخارجي) لتغطية تلك العقبات. لذلك سعت أغلب الدول العربية للحصول على التمويل الخارجي الذي يتكوّن من القروض الخارجية ،والمنح والمساعدات الدولية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تمويل التنمية فيها. وتتميّز الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن غيرها من مصادر التمويل الخارجية السابقة ، أنّها تساهم

[13] - مجموعة باحثين،الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، عدد الصفحات272، ص192-195.

في إكمال فجوة الموارد المحلية، ولا تشكّل ديوناً مباشرة على البلد المتلقي، كما تتصف بقدرة أفضل على تفعيل العناصر والمقومات اللازمة للنمو الاقتصادي[14].

2 . أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:

يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مكملاً للاستثمار المحلي ومحفّزاً له في البلد المضيف. ويعدّ الاستثمار المحلي أحد دعائم النمو الاقتصادي، لاسيما في البلدان النامية، لما يؤديه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية، وهو من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد القومي لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه، كما يزيد معدل النمو الاقتصادي بزيادة حجمه عبر زيادة القيمة المضافة ،والإنتاجية، وتشغيل القوى العاملة.

و يؤثّر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الكلي للبلد المضيف بطرق مختلفة إذ يمكن أن يزيد من الموارد المالية الكلية المتاحة لغرض الاستثمار، وفي الوقت نفسه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على الاستثمار المحلي على نحو حركي بالطرق الآتية:

أ- قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في بعض الصناعات الأساسية، وأن يخفف الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في العملات الأجنبية.

ب- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل الخبرات التكنولوجية والإدارية والتسويقية للمستثمر المحلي، ممّا يوسع من خبراته، وعقليته الاستثمارية، ويزيد قدرته على إيجاد فرص الاستثمار الجيدة.

ت- يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من صادرات البلد المضيف، ولهذا أثر إيجابي على المدّخرات المحلية والاستثمار المحلي.

على الرغم من كل هذه الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمار المحلي ،إلاّ أنّ لها آثار سلبية عدّة، وأهمّها عامل الاحتكار إذ غالباً ما تعمل هذه الاستثمارات بمناخ احتكاري بحت ،ممّا يعيق نمو الاستثمارات.

3. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا:

التقدم التكنولوجي من أهمّ شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،لأهميته في النمو الاقتصادي، وزيادة الكفاءة الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ، وبالتالي زيادة الدخل القومي بنسبة تفوق نسبة زيادة السكان، ممّا يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي.

ويمثّل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد قنوات نقل التكنولوجيا إذ أنّ الموطن الأم للتكنولوجيا هي البلدان المتقدمة التي لا تسمح بانتقالها إلاّ بشروط عدّة من أهمّها: أن تكون البلدان المتقدمة شريكة فعليّة في إدارة المشاريع التي تطبق بها التكنولوجيا، وهذا لا يتمّ إلا بقيام تلك البلدان ، أو الشركات التابعة لها بالاستثمار المباشر في البلدان العربية[15].

وتُنقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة ،تشمل نظم التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال وأساليبها. و يترك نقل التكنولوجيا آثاراً إيجابية على الاقتصاد

---

[14] - يونس، عدنان حسن، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي"تجارب عربية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2011، عدد الصفحات288، ص59.

[15] - د. عجام، ميثم صاحب، المديونية الخارجية للدول النامية (الأسباب والاستراتيجيات)، دار الكندي للنشر والتوزيع،2006، عدد الصفحات 352، ص69.

الوطني، وتقاس هذه الآثار بمدى استفادة الشركات المحلية من هذا النقل عن طريق العلاقة المتبادلة بين هذه الشركات والشركات الأجنبية، وهذا يتوقف على عاملين:

الأول: مدى استعداد الشركات الأجنبية لتكوين علاقات تبادلية مع الشركات المحلية.

و**الثاني:** قدرة الشركات المحلية على استيعاب هذه التكنولوجيا.

إن استفادة الشركات المحلية من التكنولوجيا التي تنقلها الشركات متعدية الجنسية يأخذ أشكال عدّة:إمّا عن طريق المنافسة والمحاكاة التي تجبر الشركات المحلية على تحسين قدرتها التنافسية باستخدام تكنولوجيا حديثة، وإمّا عن طريق توظيف عمال سبق أن عملوا لدى الشركات الأجنبية، وإمّا عن طريق علاقات الإنتاج[16].

4. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يؤثر إيجابياً على ميزان حساب رأس المال في حالة لجوء الشركات إلى الحصول على العملة الوطنية مقابل بيع العملة الأجنبية ،وذلك لتمويل مدفوعاتها المحلية، كما يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تنتج لإحلال الواردات، إذ تسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية وبالتالي يقلل من حجم الواردات مما يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات.

وكذلك يحدث التحسن في ميزان المدفوعات إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو من خلال إعادة التصدير إلى الدول الأم .مع الإشارة إلى أن الشركات الأجنبية الداخلة إلى أسواق التصدير ستحقق النجاح بالتأكيد لما تملكه هذه الشركات من سمعة راسخة بالجودة وموثوقية التوريد، كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق العالمية[17].

يلاحظ في المراحل الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر ،ارتفاع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاجها الشركات الأجنبية، ولكن عندما تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإنها ستقوم بسد حاجة السوق المحلية من السلع النهائية والسلع الأخرى والتي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة، وبالتالي ينخفض حجم الواردات. وكذلك إن هذه الشركات ستقوم بتصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية إلى الخارج ممّا يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات في البلد المضيف، وبالتالي فإنّ المحصلة النهائية ،هي زيادة في الصادرات تقابلها انخفاض الواردات وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات[18].

5. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع مستوى الاستخدام والأجور:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مميزاً في رفع مستوى الاستخدام وزيادة أجور العاملين، إذ أنّ الشركات الأجنبية تمتاز بالقدرة العالية على توفير فرص عمل جديدة ،فضلاً عن ارتفاع الأجور التي تقدّمها للعاملين لديها، ممّا يؤدي إلى انخفاض البطالة وزيادة القدرة الشرائية للعاملين لدى هذه الشركات وبالتالي الإسهام في خفض مستوى الفقر الذي يعدّ من أهمّ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية[19].

[16] - Taymaz, Eral and lenger, Agkut Danish Research unit for industrial Dynamics, working paper no 4. multinational corporations as avehicle for productivity spillovers in Turkey,2009, p. 1.

[17] - اسماعيل، رولا، دور النظام المالي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص83.

[18] - بيومي، تميم وجابريل ليبوررث،1997، الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية، التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 34، عدد4،واشنطن، ص13.

[19] - اسماعيل، رولا، دور النظام المالي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص81.

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر الخالق لفرص العمل الجيدة على كبح أو تأجيل قرار الهجرة للخارج بالنسبة للعمالة المحلية، بما يوفره من فرص للعمل وبالأجور المغرية، ممّا يؤدّي إلى إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية ، وهجرة العقول التي تشكو معظم البلدان العربية منها[20].

ثالثاً- الآثار السلبية التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة له:

1. إن اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل للتنمية في البلدان العربية قد يعرضها لأوجه عدم استقرار واختلالات متعددة من الناحية الاقتصادية، لأنّه يتميّز بسرعة التأثّر، والتقلّب، وعدم الاستقرار على نحو نسبي، كما إنّ المستثمر الأجنبي لا يهتم باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المضيف، وإنّما يتّجه نحو المشروعات التي تحقّق له أعلى الأرباح ،وبأسرع وقت ممكن .

2. يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة وبشكل مباشر على المشروعات المحلية التي لم تصل إلى مستوى منافسة المشروعات الأجنبية المماثلة، فالمشروعات الأجنبية تنافس المشروعات المحلية على استغلال المواد الأولية، واليد العاملة ،وعلى أسواق تصريف المنتجات.

3. إن منح المستثمر درجة من السيطرة الإدارية عبر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يحد من فاعلية السياسات الاقتصادية في البلد المضيف ،واستقلالية صانعي القرار المحليين في معالجة الأزمات الاقتصادية الداخلية.

4. القدرة التكنولوجية العالية، والخبرات الإدارية المتطورة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي قد تتيح له فرصة استغلال البلد المضيف بصورة غير عادلة، لاسيّما في المجالات المتعلّقة بالموارد الطبيعية، كالاستثمار بالنفط أو الغاز، أو عند خصخصة المشروعات العامة.

النتائج والمناقشة:

رابعاً- وضع الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمتلِك البلاد العربية عوامل عدّة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، تمكّنه من تحقيق أهدافه الأساسية، والمتمثلة في التواجد في السوق العالمية مع تحقيق أرباح مرتفعة. فالمنطقة العربية تمثل سوقاً كبيراً، إذ تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011 أن مساحة العالم العربي تمثل 10.2% من مساحة العالم، يعيش عليها نحو 355 مليون نسمة، بما يمثل 5.1% من سكان العالم، كما أن المنطقة العربية تملك الكثير من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، إذ تنتج تلك المنطقة نحو 29.4% من الإنتاج العالمي للنفط، ونحو14.6% من الغاز الطبيعي، وتملك المنطقة حوالي 57.5% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، ونحو 29.1% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي[21]. وقد قامت معظم الحكومات العربية بإدخال تعديلات عدّة على القوانين المتعلّقة بالاستثمار، هدفت في مجملها، إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها وفق أسس وضوابط محدّدة ،وإلى تغطية الاحتياجات التمويلية المحلية ،ونقل الخبرات المتطورة إلى هذه الأسواق. كما أولت اهتماماً متنامياً لخلق بيئة أكثر مواءمة ، وجذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية، بصورة كبيرة خلال الفترة (1992-2003)، إذ زادت هذه التدفقات من نحو 3987 مليون دولار كمتوسط للفترة (1992-1997) بما يمثل نحو

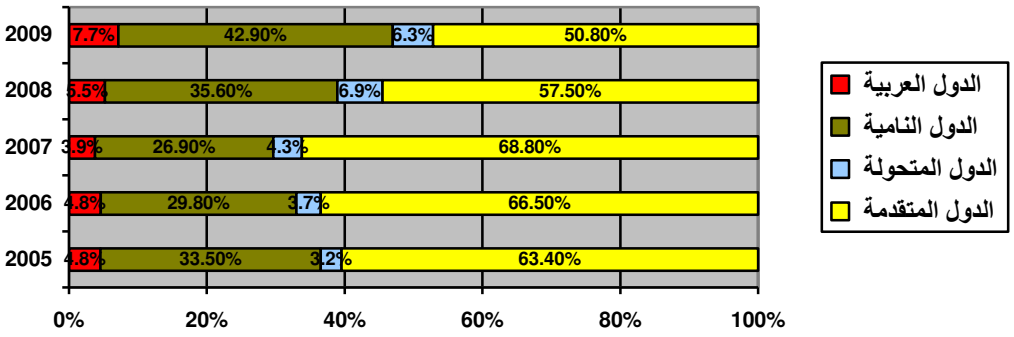
[20] - يونس، عدنان حسن، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي" تجارب عربية"، مرجع سابق، ص59.

[21] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية الموحدة، 2011 ،عدد الصفحات 414، ص ج.

1.3% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة، إلى نحو 8740 مليون دولار عام 1998. ويلاحظ حدوث انخفاض ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال عامي (1999–2000) لتصل إلى نحو 2495 مليون دولار، 2629 مليون دولار على الترتيب ثم ارتفعت بنحو 193.3% لتصل إلى نحو 7711 مليون دولار عام 2001[22].

إنّ مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال الفترة(1992–2003) قد بلغت 39.56 مليار دولار بنسبة تبلغ حوالي 2.9% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية، ونسبة 0.7% من إجمالي هذه التدفقات إلى العالم[23]. وأشار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية إلى أن حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذباً خلال الفترة (2005 – 2009) إذ تراجعت بشكل طفيف من 4.8% عام 2006 إلى 3.9%عام 2007 ثم عاودت الارتفاع إلى 5.5% عام 2008 قبل أن تقفز إلى 7.7% عام 2009 من الإجمالي العالمي البالغ 1.1 تريليون دولار، وهذا ما يوضحه كل من الشكل رقم (1) والشكل رقم (2)، إذ يوضحان تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً.

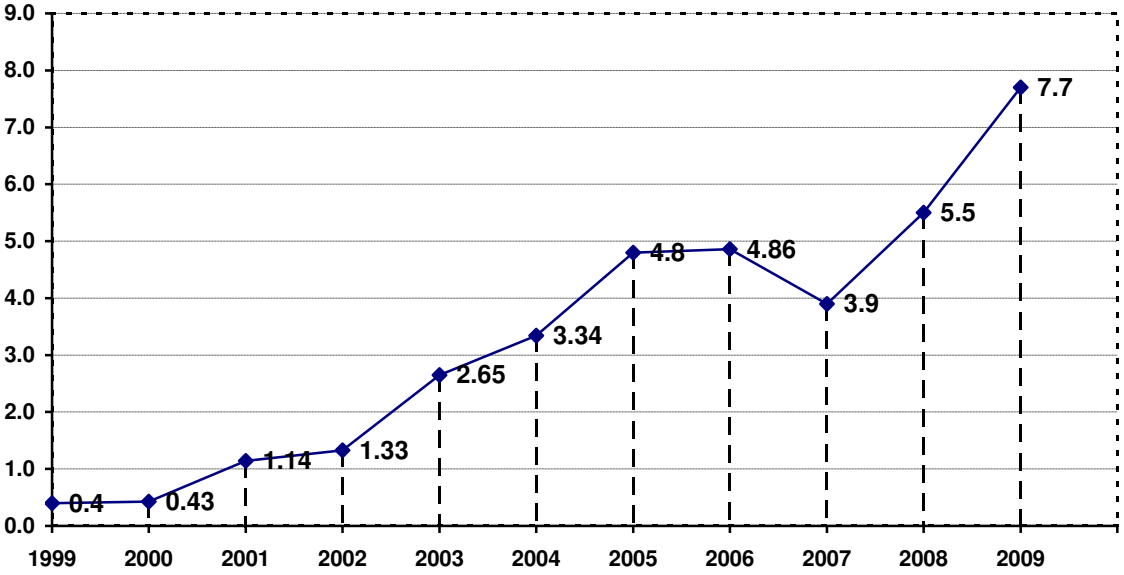
الشكل رقم (١) : تطور حصة مجموعات الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص71، عدد الصفحات 231، ص71.

[22] – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2009، عدد الصفحات298. ص249.

[23] – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2009، مرجع سابق. ص249.



الشكل رقم (2): تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً (1999- 2009)

المصدر:1- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009، عدد الصفحات 298، ص77.

2 - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010،عدد الصفحات 231، ص71.

أشار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010، كما هو موضح في الجدول رقم (1) والشكل رقم (3) إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سبع دول عربية وهي (قطر، لبنان، السودان، سوريا، والمغرب، الكويت، الصومال)، بينما تراجعت في 14 دولة (السعودية، الإمارات، مصر، ليبيا، الأردن، سلطنة عمان، تونس، الجزائر، العراق، البحرين، اليمن، جيبوتي، فلسطين، موريتانيا)، وأوضح التقرير أن السعودية على الرغم من تراجع التدفقات الواردة إليها بمعدل 4.4% تقريباً حافظت على تصدرها للقائمة عربياً كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 36.5 مليار دولار وبحصة بلغت 42.3% من الإجمالي العربي، تلتها قطر التي تضاعفت التدفقات الواردة إليها لتحتل المرتبة الثانية عربياً بتدفقات بلغت 8.7 مليار دولار وبحصة 10.1%، ثم مصر التي تراجعت تدفقاتها الواردة بمعدل 29.3% لتحتل المرتبة الثالثة بتدفقات بلغت 6.7 مليار دولار وبحصة 7.8%، تلتها لبنان التي ارتفعت التدفقات الواردة إليها بمعدل 11% تقريباً لتبلغ 4.8 مليار دولار تركزت معظمها في القطاع العقاري، ثم السودان التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في التدفقات إليها بمعدل 78%[24].

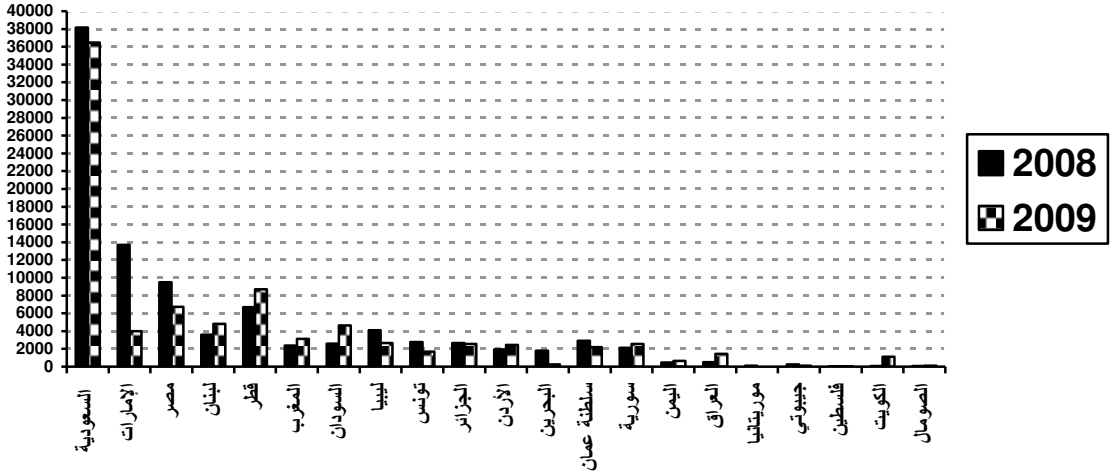
[24] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، عدد الصفحات 231. ص71.

الجدول رقم (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال العامين (2008-2009) (بالمليون دولار)

الدولة	2008	2009
السعودية	38.151	36.458
الإمارات	13.700	4.003
مصر	9.495	6.712
لبنان	3.606	4.804
قطر	6.700	8.722
المغرب	2.388	3.134
السودان	2.601	4.633
ليبيا	4.111	2.647
تونس	2.761	1.688
الجزائر	2.646	2.540
الأردن	1.954	2.429
البحرين	1.794	257
سلطنة عمان	2.928	2.211
سورية	2.116	2.570
اليمن	463	655
العراق	488	1.452
موريتانيا	103	3
جيبوتي	234	100
فلسطين	29	33
الكويت	56	1.112
الصومال	87	108

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010،عدد الصفحات 231، ص71.

الشكل رقم (٣): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال (٢٠٠٨-٢٠٠٩) (مليون دولار)



وفيما يتعلّق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت خلال العام 2009، فتشير بيانات تقرير "الأونكتاد" إلى تصدر لبنان التصنيف بنسبة 69.4% بما يشير إلى اعتماد الاقتصاد اللبناني على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات المهمّة لتمويل الاستثمار المحلي، أو لردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار الوطني، تلتها مجموعة الدول التي تضم كلاً من جيبوتي ومصر والعراق والأردن وليبيا وقطر والسعودية والصومال والسودان بنسب تتراوح ما بين 21.2% إلى43.5%، وأخيراً حلّت كلّ من الجزائر والبحرين والكويت وموريتانيا والمغرب وفلسطين وسلطنة عمان وسورية وتونس والإمارات واليمن ضمن مجموعة الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي حاجز الـ20%[25].

كما تشير البيانات إلى أنّ مجموعة الدول العربية استقطبت نحو 43 مليار دولار خلال عام 2011 بالمقارنة مع 68.6 مليار دولار استقطبت في عام 2010، ممّا يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2011 انخفضت بنحو 25.6 مليار دولار أو بمعدل37.4 % وبالمقارنة مع 68.6 مليار دولار استُقطِبت في عام 2010، ويعزى هذا الانخفاض في التدفقات الواردة إلى الدول العربية إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، والتأثير الكبير لتراجع التدفقات الواردة إلى الدول المستقبلة الرئيسة ، ولاسيما السعودية التي تستحوذ على أكثر من ثلث التدفقات الواردة وهبوطها بنحو41%، وكذلك تراجع التدفقات الواردة إلى الإمارات وقطر ومصر[26].

ولقد سعت الدول العربية خلال العامين (2010–2011)، وقبل الأحداث السياسية التي شهدتها بعض البلدان إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتطوير بيئة أداء الأعمال عبر محاور عدّة منها: متابعة العمل ببرامج الإصلاح الإداري والهيكلي، والعمل على تطويرها لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي. إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال الإصلاح المؤسسي والتشريعي بإصدار تشريعات وقوانين جديدة، وتنقيح القائم منها وتنويع حوافز الاستثمار

[25] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص79.

[26] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص97.

وضماناته ، والتخفيضات والإعفاءات الضريبية، وكذلك بناء شراكات وتكتلات من خلال إبرام ترتيبات ثنائية وإقليمية ودولية عدّة، إلى جانب عرض المزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وتشجيعه على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها. وعملت الدول العربية على تعزيز الاقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية، كما وسعت إلى تحسين دقة الإحصاءات الاقتصادية من خلال إنشاء قواعد البيانات والمعلومات وتطويرها وفقاً للمعايير الإحصائية المتّفق عليها دوليا، وتعزيز جودتها من جهة الشفافية والدورية والانتظام والشمولية في إصدارها.

وبالرغم من كلّ ما بذلته الدول العربية من جهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لم تنجح في أن تصبح موقع جذب مهمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن إرجاع انخفاض هذا التدفق إلى الدول العربية إلى اقتصادية وسياسية عدّة. وتتمثّل أهمّ العوامل الاقتصادية في البطء في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من هذه الدول، ومحدودية عمليات الخصخصة ،وخاصّة في قطاع الخدمات الذي يعدّ من أهمّ عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ويضاف إلى ذلك أن القوانين التي تحمى النشاط الاقتصادي الفردي وتشجعه بما في ذلك الأجنبي، مثل قوانين الملكية الفردية وقوانين تشجيع المنافسة ما زالت أما في مرحلة النقاش السياسي أو التشريعي أو في بداية مرحلة التنفيذ مما يعنى أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يكون لها دوراً فعالاً في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ممّا يفسّر انخفاض تدفق هذا النوع من الاستثمار إلى المنطقة. أمّا العامل السياسي، فيتمثّل في عدم الاستقرار في المنطقة العربية وعدم التوصل إلى حلّ دائم وشامل للقضية الفلسطينية، والحروب التي شهدتها منطقة الخليج العربي، والغزو الأمريكي للعراق ،وانتشار عمليات إرهابية في دول عربية عدّة، ممّا أثّر سلباً على ثقة المستثمرين الأجانب في اقتصاديات المنطقة العربية وقدرتها على النمو.

خامساً– الآليات والاستراتيجيات لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية:

لابدّ للدول العربية من إيجاد آليات واستراتيجيات عدّة، وتفعيلها ؛ لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إليها منها:

1. تحسين مناخ الاستثمار: إذ يتأثّر تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار، إذ تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار. ويمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية ،وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرّة والمحفّزة والجاذبة للاستثمار، بأنّها تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية، أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية التي تتصف بمعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف مستقر، وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري ، بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات. وللسياسات الحكومية وسلوكها تأثير قوي على مناخ الاستثمار، من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة[27].

وتشمل بيئة الاستثمار النموذجية إضافة إلى منح الإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص حزمة متكاملة من العناصر الضرورية، والتي لابدّ من توافرها مجتمعة، منها: استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، وتكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار، وتعزيز البيئة الاستثمارية،

[27] - د. السامرائي، دريد محمود، الاستثمار الأجنبي (المعوقات والضمانات القانونية)، مركز دراسات الوحدة العربية،2006، عدد الصفحات384، ص97.

ووجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفوءة، وتبسيط الإجراءات الإدارية في المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري جميعها، وتكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، وتقنين الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة وترشيدها.

2. تطوير وتدعيم القطاع المالي: إذ أن القطاع المالي المكون من القطاع المصرفي وقطاع التأمين وأسواق الأوراق المالية في غالبية الدول العربية لا يزال صغيراً مقارنة بالدور المنتظر منه، إذ يعدّ من أهمّ الأعمدة الاقتصادية الداعمة والمحفزة للاستثمار. ويقوم كلّ من القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين بينما يوفّر قطاع التأمين الحماية ضد مختلف أنواع المخاطرة المختلفة ،بما فيها المخاطر المتعلّقة بالاستثمار في المشاريع.

ويحتاج القطاع المالي في دول العربية كثيرة إلى تطوير جوهري لمكوناته وأنشطته، ويشمل ذلك الأطر التشريعية والتنظيمية، وتعزيز القدرة المالية للمصارف العربية، وتطوير وظائفها ووسائلها، وأيضا تطوير أسواق الأوراق المالية وشركات التأمين بما يساعد على زيادة الاستفادة من الموارد المالية المتوفرة على مستوى الدول العربية وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. وفيما يلي بعض السياسات الاقتصادية التي تساعد على تنمية وتطوير القطاع المالي العربي[28]:

أ- تحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني، ودراسة إمكانية التقريب والتوحيد بين التشريعات والقواعد التنظيمية والمصرفية في المنطقة العربية مع ضمان انسجام هذه القواعد مع المعايير الدولية المقبولة.

ب- التقدم بخطوات أسرع في مجال خصخصة المؤسسات المالية والمصرفية وتقليل التدخل الحكومي؛ لتقوية المنافسة، وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال، وزيادة القدرة على حشد المدخرات المحلية.

ت- تشجيع الاندماج بين المؤسسات المالية في المنطقة العربية، خاصّة مع زيادة حركة اندماج المصارف العالمية، وضرورة تكيف المؤسسات المالية في المنطقة العربية مع التطور الهائل الذي شهدته الصناعة المصرفية، وخاصّة في الدول المتقدّمة.

ث- تطوير أسواق الأوراق المالية التابعة لها بتنفيذ إصلاحات واسعة، وإدخال أحدث الأساليب والمعايير المتعارف عليها دولياً للعمل فيها من أجل الارتقاء بأدائها وتمكينها من حشد المدخرات الداخلية وجذب الاستثمارات الخارجية. ويمكن تطوير أسواق الأوراق المالية العربية لجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الإقليمية والأجنبية من خلال: معالجة أوجه القصور التي تعاني منها أسواق الأوراق المالية العربية، وتحدّ من إمكانات تطوير هذه الأسواق وربطها، سواء في مجال نقص المعلومات، أو عناصر الشفافية والإفصاح المالي، أو أساليب ونظم الإدارة المالية العاملة في أسواق رأس المال العربية مع استمرار العمل على تطوير واستكمال تنظيم الأطر القانونية والمؤسسية للأسواق المالية، أو خلق المؤسسات وأدوات التعامل الحديثة في الأسواق العربية ودعمها، وأيضاً التعاون في مجال تبادل الخبرات المستحدثة، وتنشيط سوق الأسهم وسوق السندات، وتشجيع إنشاء صناديق الاستثمار العربية[29].

---

[28] - الفنيش، محمد،القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة:القضايا الرئيسية، ،صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2000، ص 22-26.

[29] - البلبل،أحمد على،محمد مصطفى عمران،الاستثمارات الأجنبية المباشرة،التطور المالي ،النمو الاقتصادي:شواهد من البلدان العربية 1975-1999، أوراق صندوق النقد العربي،العدد(6)،معهد السياسات الاقتصادية،أبو ظبي، 2003، ص 30-31.

ج- تطوير قطاع التأمين في الدول العربية من خلال: دمج شركات التأمين خاصّة الصغيرة منها لتحسين وضعها التنافسي، وتطوير المستوى العلمي والفني للعاملين في مجال التأمين، وتطوير الأجهزة الفنية وطرق التسوية حتى تحسن من وضعها التنافسي مقابل شركات التأمين الأجنبية.

3. التوسع في برامج الخصخصة : تكمن أهمية الخصخصة كونها تشكّل محوراً مهمّاً لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي.

4. استقطاب الأموال العربية المهاجرة وتشجيع التكامل المالي العربي: إن استقطاب هذه الاستثمارات داخل المنطقة العربية يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها من خارج المنطقة، إذ يصبح عودة الأموال العربية المهاجرة حافزاً لهذا التدفق.

5. تنمية الموارد البشرية: لاشك أن جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي يتطلّب تنمية العنصر البشري وتوعيته ،والارتقاء بمستوى مهارته؛ وبشكل خاصّ خلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية وتطويرها، ويلاحظ في هذا المجال عدم قدرة العامل العربي على المنافسة، وذلك لانخفاض مهارته، ومحدودية قدراته على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

6. مزيد من الإصلاح السياسي والديمقراطية: إنّ نجاح سياسات التنمية بوجه عام ، وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي بوجه خاص مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. لا تزال حصّة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية أقل من المستوى المطلوب وذلك لعدم توافر المناخ القادر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. على الرغم من إدخال تعديلات عدّة على القوانين والتشريعات في معظم الدول العربية بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها، وخاصة المباشرة منها؛فإنّ الدول العربية لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها.

3. إن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها ،بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية للدول العربية . سواء المالية أو التقنية أو الإدارية . عن تحقيقها. إذ يمتاز الاستثمار الأجنبي المباشر بكبر حجم الأموال الأجنبية التي ترافقه ، فضلاً عمّا يرافقه من تكنولوجيا متطورة، وخبرات إنتاجية ، ومهارات تسويقية.

4. إن مدى الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية يتوقّف على عاملين أساسيين هما:

- مدى قدرة الحكومات العربية المضيفة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- مدى قدرة الحكومات العربية المضيفة على توجيهها نحو القطاعات التي يحتاجها اقتصادها المحلي، من جهة زيادة الإنتاجية، وتشغيل العمالة، وزيادة الطاقة التصديرية، وغيرها.

التوصيات:

1. ضرورة قيام هيئة الاستثمارات بدراسة فرص الاستثمار المتاحة والمحتملة، وإعداد بنك للمعلومات يؤمّن احتياجات المستثمرين سواء الأجانب أو الوطنيين من معلومات شاملة عن المشاريع الاستثمارية.

2. تهيئة المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية من خلال تقديم كل ما يتوافر من الحوافز والإعفاءات والتسهيلات باتجاه تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية والمحلية بالإضافة إلى زيادة الثقة بالمناخ الاستثماري.

3. عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين دول العالم المختلفة.

4. التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في ترويج الاستثمار، وتقديم الخدمات الاستثمارية.

5. صياغة استراتيجية لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية النوع والحجم والقطاعات ذات الأولوية المفتوحة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ضرورة اتصاف سياسات الدول العربية بالمرونة تجاه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك طبقاً للأوضاع الاقتصادية والتقنية المتاحة.

6. من الضروري أن يكون المردود من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكبر من التكاليف التي قد تتحملها الدول العربية نتيجة الامتيازات التي تقدّمها ، مثل: الإعفاءات الضريبية والجمركية ، والدعم المقدّم لهذا التدفق.

7. يجب على الدول العربية أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة بهذا الاستثمار، ويجب أن توجّه هذه الاستثمارات بما يتناسب مع اقتصادها الوطني.

المراجع:

1. اسماعيل، رولا، دور النظام المالي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تشرين،2009، 188.

2. الأسرج حسن عبد المطلب، استرتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2005، 78.

3. د. السامرائي، دريد محمود، الاستثمار الأجنبي (المعوقات والضمانات القانونية)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، 384.

4. د. عجام، ميثم صاحب، المديونية الخارجية للدول النامية (الأسباب والاسترتيجيات)، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2006، 352.

5. مجموعة باحثين،الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، 272.

6. يونس، عدنان حسن، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي"تجارب عربية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2011، 288.

7. Kabir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in The MENA Region,10th ERF paper.pp1-2 in www.erf.org.eg

8. Taymaz, Eral and lenger, Agkut Danish Research unit for industrial Dynamics, working paper no. 04-09. multinational corporations as avehicle for productivity spillovers in Turkey،2009.

التقارير:

1. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2011، عدد الصفحات 194.

2. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، عدد الصفحات 231.

3. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2009، عدد الصفحات 298.

4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية الموحدة، 2011، عدد الصفحات 414.

الدوريات:

1. الأسرج حسن عبد المطلب، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت،لبنان،2004،.

2. بيومي، تميم وجابريل ليبوررث، الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 34،عدد4، واشنطن،1997.

3. البلبل، أحمد على،محمد مصطفى عمران، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي، النمو الاقتصادي: شواهد من البلدان العربية 1975–1999، أوراق صندوق النقد العربي، العدد(6)، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي،2003.

4. مجموعة باحثين،الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة من الخبرات العملية، مؤسسة التمويل الدولية، صندوق النقد الدولي، العدد رقم 5، واشنطن.

5. د. مهدي، صائب حسن، 2009، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11 العدد 3، 2000، عدد الصفحات 129.

6. الفنيش، محمد،القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة: القضايا الرئيسية، صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة،2000.

مؤتمرات دولية:

1. مجموعة باحثين،2006، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية– ورقة عمل مقدمة إلى ملقى دولي بجامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، عدد الصفحات18.